الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

أهمية الكفاءة والتكنوقراط في إدارة المؤسسات الحيوية

منذ فجر التاريخ، ومع أقدم الحضارات الإنسانية، بل منذ ان هجر الإنسان القديم الغابة،وكوّن له أول جماعة بشرية، لم تجد المجتمعات لها سبيلاً، الا عن طريق انتظام أحوالها باختيار احد أعضائها القادرين ليكون زعيما لها، يعالج مشاكلها وليحقق ما تصبو اليه في الحصول على الموارد المادية والطبيعية، حيث كانوا ينصاعون اليه، وكلما كان ذلك القائد او الزعيم حكيما وشجاعا توصلت الجماعة الى تحقيق أهدافها بأقل جهد وبأقل التكاليف وبأقصر وقت.. وهكذا نجد ان (الإدارة) موضوع حتمي في أي مجتمع أنساني لتلبية حاجات الأفراد والجماعات وعلى أي مستوى كان محليا وإقليميا وعالميا، سياسيا ودينيا واقتصاديا، حيث يتعين ان تكون (الإدارة) أداة جمع بينها،

حسن حافظ

بالنظر لوجود عوامل مشتركة تحقق لها أهداف تلك الجماعات او الدول.

واذا كان الاقتصاديون يرجعون التقدم الاقتصادي والتطور الحضاري الى عناصر ثلاثة ومهمة: الأرض والعمل ورأس المال، حيث تساهم هذه العناصر مجتمعة بدفع عملية الإنتاج التي تحتاج الى إدارة جيدة، تعمل على التنسيق بين الموارد البشرية والمادية، كما تعمل على استغلال الامثل للموارد، بأقل جهد بشري وبأرخص التكاليف، الامر الذي لا يتم فيه إرهاق زائد او استنزاف للطاقات (فيصل فخري/ الإدارة/ الأسس والنظريات/ ص ٩-١٥).

وتحتاج الدول النامية أكثر من غيرها من المجتمعات المتحضرة الى إدارة ناجحة وفاعلة لتستطيع ان تغير من واقعها/ ولتعمل على تغيير أحوالها، إذ انه لا ازدهار اقتصادي ولا تطور صناعي او زراعي او خدمي يمكن ان يتم الا من خلال التطوير الإداري، مع انه لا يمكن التقليل من أهمية العوامل الاخرى التي تؤثر في الإدارة وتتأثر بها! فالإدارة أساس التغيير، فكلما تسلّحت الإدارات القيادية بالمفاهيم والمعارف والخبرات والكفاءات، أمكنها مواجهة التحديات والضغوط المنافسة.. واذا كان (الإنسان) هو محور القيادة وعمادها، فلدى خلق المناخ الاجتماعي والإنساني والمادي الملائم، أمكن استثمار الجهود التي من شأنها ان تضاعف من أداء تلك الإدارة في عدم هدر الطاقات، فيما لو تسلطت على تلك الإدارات عناصر لا تحمل شيئاً من الكفاءة، الا التعسف والقهر، فوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، هو الذي يحقق أهداف منشأة ما او مؤسسة ما، خصوصاً فيمن يمتلك خبرة او كفاءة في مجال اختصاصه، أي ان يكون من النخب القيادية الجيدة التي أثبتت نجاحها في مرافق اقتصادية ومؤسسات إدارية متعددة.. وعلى العكس مّمن لا يمتلك أية قدرا ت او خبرات الا اننا – مع الأسف – نجد ان هناك بما يطلق عليه (الإدارات العامة) التي تعمل على التأثير في كيان الدولة السياسي سلبياً، ولا يساهم في تقدمها، بناء على ذلك الدور السلبي الذي تؤديه تلك الإدارة! وهكذا نحصل على النتيجة ذاتها، اذا كانت الإدارة غير فعالة فان ذلك يؤدي الى تبذير المواد وزيادة الكلفة في الإنتاج! كما ان المركزية الشديدة في الإدارة العامة تؤدي الى (وأد) المبادرة والإبداع الفردي، الامر الذي يؤثر في مدى صواب القرارات المتخذة واللازمة لدى محاولة تطوير القطاع الخاص ونموه! وهكذا يأتي الامر وكأنه يسيء الى المجتمع وقطاعاته المختلفة، واذا كانت الدولة تتصدى عادة للمشاريع والقطاعات الضخمة في الإنتاج والتوزيع واغلب النشاطات الاقتصادية المهمة كالماء والكهرباء والغاز وبقية المنتجات النفطية والنقل الجوي والبريد وسكك الحديد، حيث يمكن ان تنفذ بدرجة عالية إذ تعمد بعض الدول الى تقديم هذه الخدمات بشكل مباشر بعيدا عن الاحتكار والاستغلال في الاسعار او في تقديم تلك الخدمات، ويختلف تدخل الدول في الأنشطة الاقتصادية من دولة الى اخرى، حسب مفهومها لرسم السياسة الاقتصادية لذلك البلد، بغية العمل على امتصاص البطالة والعمالة العربية، حيث يتسبب الفساد الإداري في الوطن العربي خسارة مقدراها ٣ مليارات دولار سنويا، كما ان نسبة البطالة لدى المرأة أعلى منها عند الرجل، وهكذا تصل إنتاجية الفرد العربي الى ١/٣٠ ساعة ونصف في اليوم يقابلها ٦/٣٠ اي ست ساعات ونصف في بلغاريا، أما في اليابان فتفوق تلك النسب بكثير ..

ويمكن لكثير من الباحثين الاقتصاديين دراسة هذه الظاهرة بشكل موضوعي والتصدي لها لانها تنخر في جسد الاقتصاد المحلي والعربي.

ان المبادأة من العناصر الحيوية للإدارة الجيدة، فبالقدر الذي تتحمل فيه إدارة القطاع الخاص عنصر المبادأة والمخاطرة، فانه وان كان القطاع العام لا يخلو من مؤسسات إدارية وكفاءات نادرة وقادرة على إنتاج الأسلوب ذاته الذي يمكن ان تطور فيه وان تبدع وأن تخترع، الا ان القطاع العام في الدول الاشتراكية سابقا، كان يستحوذ عليها الأسلوب البيروقراطي في النشاطات الاقتصادية كافة، ومثل ذلك نجده في بعض الدول النامية حيث تتولى الدولة، وفي الأغلب الأعم وهي تتبنى نظاما شموليا تقوم فيه الدولة بدور كبير في مجالات الإبداع والتطوير والاختراع والانجاز، في الوقت الذي فيه نجد أيضاً ان الدول الاشتراكية، أقل كفاءة في مجال الإبداع والاختراع، بالنظر لعدم وجود عنصر (المنافسة) او بسبب من وجود الروتين المعقد في اتخاذ القرارات، او بالنظر لعدم وجود الحوافز المناسبة لعملية الإبداع تلك!

ولقد أصبحت العدالة الاجتماعية واحترام الحقوق الشخصية، من الألفاظ الدارجة في بعض من الدول النامية لتحقيق الحاجات الأساسية للمواطن، وهكذا نجد ان الدول صار لزاما عليها ان تتبنى سياسات وبرامج متعددة لضمان حدّ أدنى من الدخول للفئات غير القادرة، من خلال الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة، لتحقيق مستويات من المعيشة مقبولة،عن طريق تقديم الإعانات لدعم بعض السلع او عن طريق تقديم بعض الخدمات او فرض ضرائب تصاعدية على الدخول لتحقيق نوع من العدالة، وإعادة توزيع الدخول بين فئات الشعب المختلفة . وإذا كانت المؤسسات الخاصة قد أصبحت تتفاوت في حجمها وقدراتها المالية، كما ان هناك أيضاً بعض المؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى نشاطها حدود البلد الواحد، او بعض أجزاء المجتمع! وفي المقابل نجد ان هناك مؤسسات ضخمة وعملاقة تصل موازنتها الى مستوى ميزانية احدى الدول ما لم تفوقها بكثير! كما هي الحال في الشركات المتعددة الجنسيات، مثال ذلك (شركة جنرال موترز) في أمريكا التي يتجاوز عدد العاملين فيها على المليون، ومنذ بداية السبعينيات، وقد بلغت مبيعاتها بلايين الدولارات.. لهذا فقد أصبحت إدارات الاعمال ذات أهمية كبرى لتساهم في دعم عجلة التنمية في الدول النامية، وقد أنعكس ذلك على فئة من رجال الاعمال ليستخدموا الأساليب الحديثة والأفكار المتطورة ليصلوا بمؤسساتهم الى مصاف المؤسسات العصرية ! وهكذا يمكن القول ان الإدارة بنوعيها: العام والخاص، ليست نتاجا للتطور الاجتماعي والاقتصادي، ولكنها (مُحدثة!) لهذا التطور، بل و(فاعلة) فيه .كما أنه ليس هناك أدنى شك من ان مستوى المعيشة ونوعية الحياة وضمانات المستقبل في تلك الدول ستعتمد اكثر على نوعية الإدارة ومدى الكفاءة التي تتمتع بها تلك المؤسسة او ذلك المرفق الحيوي، ومدى فاعلية القائمين عليها!

ولهذا فالإدارة اليوم هي التي تضع الخطط وتقرر السياسات وتشرف على التنفيذ في المجالات كافة التي تؤثر في حياة الأفراد والمجموعات، لذا فان من الواجب تماما دراستها دراسة علمية والتعرف على مكنونات الإدارة الحديثة وما وظائفها، وما المعوقات التي تعترض طريقها من اجل تطويرها وتحديثها ووضع الوسائل البديلة التي تستطيع بها رفع كيانها ووضع الأسس الكفيلة لزيادة فاعليتها، لينعكس ذلك إيجابيا على سياسة البلد الاقتصادية والاجتماعية والتجارية!

تكنولوجيا المعلومات.. قوة المستقبل الستراتيجية في مجتمعات ما بعد الصناعة

مدخل:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات بكل تفرعاتها وأشكالها المصدر الأهم في الصناعات المختلفة في أية دولة من دول العالم وأصبحت العصب الأهم في مفاصل الاقتصاديات العالمية، ذلك أن التقدم والتطور في أي مجال هو مرهون بها وبما تقدمه من جديد في مختلف اختصاصات المعرفة. وباتت تشكل مصدر قوة ونفوذ لمن يمتلكها حتى أنها أصبحت في المجتمعات العالمية هي بحق القوة الستراتيجية الأهم والأبرز في الوقت الراهن وفي المستقبل.

سعد الطائي

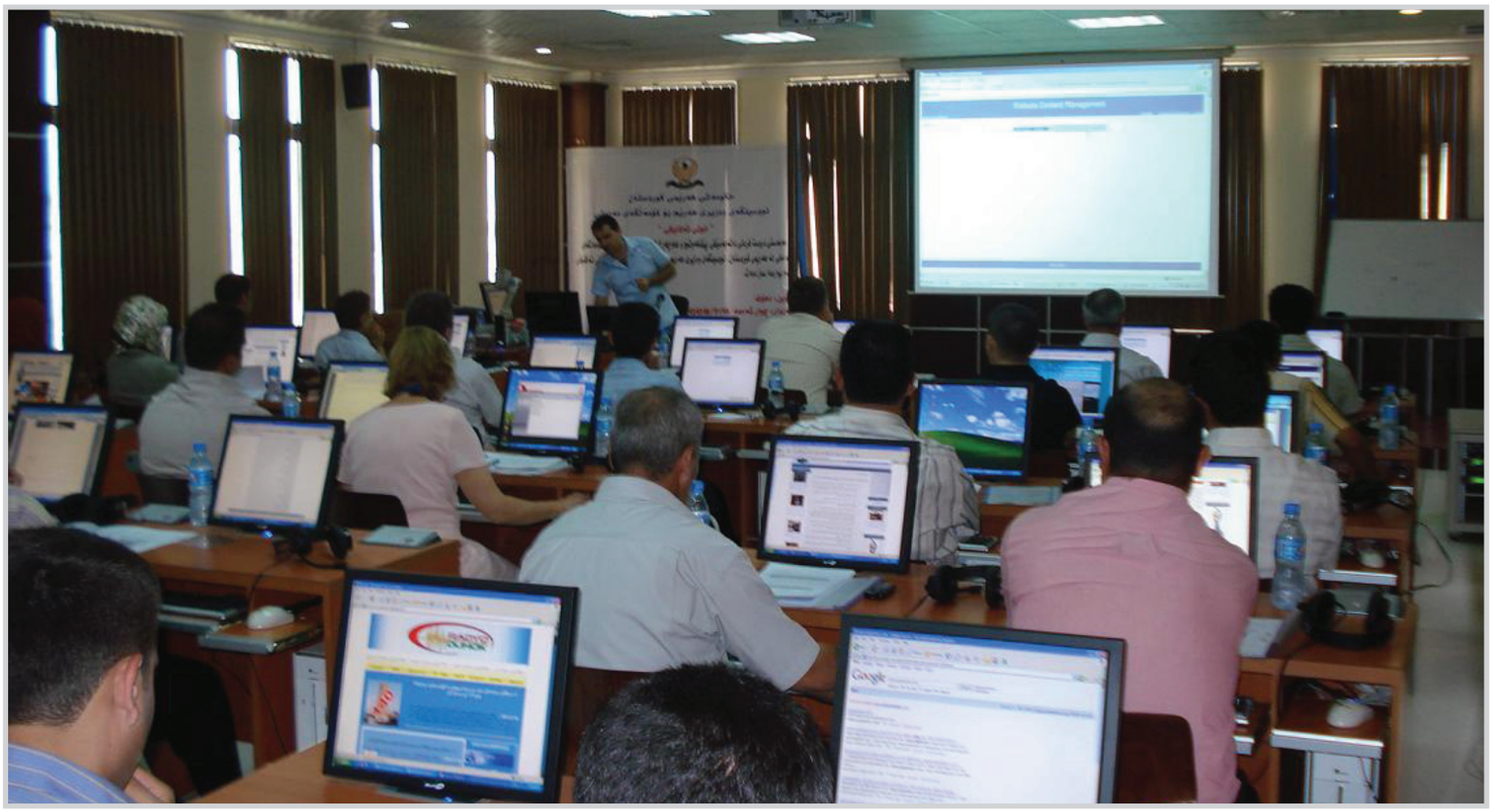

فالعصر الذي نعيش فيه هو عصر المعلومات والميزة الرئيسة فيه هي حجم الاتصالات الالكترونية والمعلوماتية والسرعة الفائقة في تناقلها بين أفراد وشعوب العالم حتى تحققت فكرة القرية الكونية الصغيرة.

أن هذه الاتصالات بمجملها هي عبارة عن معلومات مختلفة الأشكال والأنواع والمصادر تتناقلها التقنيات المتطورة للمعلومات في أجزاء بسيطة من الثانية بين أرجاء العالم بحيث أصبح ما يحدث في أي جزء من العالم ينتقل إلى باقي أجزائه بسرعة فائقة.

تكنولوجيا المعلومات : مكامن القوة

تعنى تكنولوجيا العلومات بجمع وتخزين وتوصيل واستعادة ومعالجة المعلومات وهي تقوم على الربط بين صناعة المعلومات والتكنولوجيات المبنية على الالكترونيات الدقيقة.

وتتصف تكنولوجيا المعلومات بالكثافة العلمية الشديدة كما أنها تتميز بشدة كثافة رأس المال فيها بمعنى آخر أن هذه القوة الكبيرة نتجت عن اتحاد قوتين كبيرتين هما المعرفة ورأس المال.

وقد نتجت تكنولوجيا المعلومات عن الاندماج التدريجي بين تكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الحاسبات وأفرزت النظم الحديثة للمعلومات بما تملكه من طاقات هائلة في التخزين والمعالجة والنقل وبذلك فأنها أتاحت أمام الأنسان السرعة الفائقة في الحصول على المعلومات فضلا عن الكم الهائل منها بشتى أنواعها ووفرت له اختصارا عظيما جدا في الجهد والوقت.

وقد تغلغلت تكنولوجيا المعلومات في مفاصل المجتمعات الأنسانية كافة وفي مختلف القطاعات فيها بدءا من الزراعة إلى الصناعة إلى الخدمات إلى القطاعات الثقافية والعسكرية والترفيهية وباقي القطاعات الأخرى.

وتكمن القوة الرئيسة في تكنولوجيا المعلومات في قدراتها الفائقة على توالد الاختراعات المتوالية العدد والنوع والسرعة الهائلة في هذا التوالد والتوالي والذي أصبح يمثل سباقا كبيرا مع الزمن ويمثل تحديا كبيرا للمجتمعات الإنسانية في الوقت الراهن لذلك فأنها باتت تشكل الثقل الأساس والمرتكز الاهم في بناء اقتصاد أية دولة بما لها من هذه القدرات الفائقة.

ولعل ابرز وأهم المنتجات التي أفرزتها تكنولوجيا المعلومات هو ظهور الانترنت او الشبكة العالمية للمعلومات في الوقت الراهن والتي هي بحق السمة التي تميز العصر الحديث بما لها من دور كبير ومؤثر في مجالات الحياة كافة وفي جميع المجتمعات الإنسانية الحديثة فضلا عن تكنولوجيا الهواتف النقالة والتي زادت من كثافة الاتصالات وتناقل المعلومات بين مختلف فئات المستهلكين لهذه التكنولوجيا.

وقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات تغيرات جوهرية كبيرة في البنى الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم وظهرت جلية واضحة في الدول المتقدمة والتي أحرزت أشواطاً كبيرة من التقدم في هذا المجال ما انعكس بدوره على مفاصل مجتمعاتها واقتصاديات هذه الدول من حيث إيجادها أنماطا جديدة من الإنتاج.

فتم أيجاد اقتصاد جديد على المستوى العالمي سمي باقتصاد المعلومات (information economy) والذي تزاوجت فيه المعلومات ورأس المال.

فأصبحت المعلومات بذلك موردا اقتصاديا في حد ذاتها تتطلب مستوى عالياً من الذكاء والكفاءة حتى يمكن التعامل معها والاستفادة منها والعمل على تصنيع منتجات جديدة منها. أي أن العملية أصبحت بمثابة (توليد) لهذه المنتجات عن طريق التعامل بكفاءة وحذق مع تكنولوجيا المعلومات وقد ذهب (بيل غيتس) رئيس شركة مايكروسوفت الى وصف اقتصاد المعلومات بالرأسمالية المتحررة من الاحتكاك أي ان المنتجات المعلوماتية التي افرزها هذا الاقتصاد لا يعيقها عائق حين انتقالها من جهة إلى أخرى فهي لا تعرف الحدود والعوائق والموانع المصطنعة.

تكنولوجيا المعلومات ومجتمع ما بعد الصناعة

أوجدت ثورة تكنولوجيا المعلومات المجتمع المعلوماتي او مجتمع ما بعد الصناعة والذي يمثل غلبة الإنتاج السلعي المحتوي على كمية متزايدة من المعلومات والتي تتميز بالكثافة العالية بالتكنولوجيا المستثمرة فيها وسيادة هذا القطاع على القطاعات الاقتصادية الأخرى أي بمعنى قيام الاقتصاد الذي يقوم على المعلومات والذي تمثل فيه المعلومات المرتكز الأساس لهذا الاقتصاد وفي هذا الاقتصاد تتميز سلعة المعلومات بسرعة تدهور قيمتها مع مرور الزمن فهي سلعة سريعة التلف ما يدعو إلى الأسراع في استثمارها وسرعة الاتجار بها.

فأصبح الزمن بمثابة العامل الفائق الأهمية في العملية الإنتاجية مضافا إليه عامل السرية وذلك لكي لا يتم تسريب أسرار التكنولوجيا فتذهب فرص الربح إلى جهات أخرى.

فوجد في هذا الاقتصاد الاحتيال والسطو والتجسس الذي تقوم به شركة على شركة اخرى او شخص على مجموعة أشخاص آخرين من اجل الحصول على ما لديهم من إسرار والفوز بفرص الربح التي كان الآخرون يسعون للفوز بها.

فانتشرت في هذا الاقتصاد عمليات التجسس الكثيرة وعمليات السطو او ما عرف بالقرصنة على المعلومات لغرض سرقتها والاستفادة منها او الاتجار بها من دون موافقة صاحبها او مصنعها الأصلي.

انعدمت هنا المنافسة الشريفة في التعامل مع هذه السلعة فالكل يسعى للحصول عليها والى احتكارها بصرف النظر عن مشروعية الوسائل في ذلك، فضلا عن ذلك فأن الزمن يحكم الجميع فالسباق لم يعد بين جهة واخرى او شخص وآخر للاستحواذ على المعلومات فقط وانما هناك سباق آخر من نوع آخر هو مع عنصر الزمن ذلك ان هذا الاقتصاد قد حكمته بصورة مؤثرة وكبيرة سرعة الحصول على المعلومة وسرعة الاستفادة منها وتصنيعها ومن ثم سرعة إيصالها إلى المستهلكين لغرض تحقيق اقصى فرص الربح.

وكل ذلك يجب أن يتحقق بأقصى سرعة ممكنة وبأعلى حالة ممكنة من السرية. وقد تميزت صناعة المعلومات في هذا الاقتصاد بأنها صناعة كثيفة العلم وكثيفة رأس المال أي أنها تتميز بقدر كبير من التركيز للعلم ورأس المال معا ويتم الإنتاج فيها على مستوى عالمي من حيث أسواق المال والخامات والعمل والمنتجات.

وبذلك فان هذا الاقتصاد قد اوجد استقطابا عالميا شديدا بين من يملك هذه التكنولوجيا والتحكم بها وبين الدول المستهلكة لها والتي هي تاريخيا دول تابعة لها بفعل حالة التخلف الشامل التي تعيشها فجاءت تكنولوجيا المعلومات لترسخ هذه التبعية.

وأصبحت هذه الدول مصدرا مستهلكا لهذه المنتجات فبرز بشكل واضح وجلي عدم التكافؤ بين هذه الدول.

فليس هناك ادنى نسب للمقارنة بينها وبين المُصّنع المتقدم وبين المستهلك المتخلف على ركب التصنيع.

واتسمت هذه الصناعة بعالمية الاستثمارات فيها او ما يعرف بالشركات متعددة الجنسيات فالعلم ليس له دولة معينة او جنسية ما.

فعملت هذه الشركات على الاستثمار في هذه الصناعات بمبالغ طائلة جدا وذلك بفضل مردوداتها العالية فسعت الى تحقيق الارباح بأي شكل كان سواء عن طريق المنافسة الحرة او غير ذلك.

فلجأت الى الاحتكار في اكبر رقعة ممكنة من السوق العالمية حتى تضمن تحقيقها لأعلى مستوى ممكن من الارباح وبذلك فانها ألغت الميزة الرئيسة للفلسفة الرأسمالية القائمة على حرية المنافسة في السوق فأصبح السوق العالمي لهذه المنتجات يحكمها قانون البحار والذي تأكل فيه الحيتان السمك الصغار.

تكنولوجيا المعلومات.. رهان المستقبل

قاد التنامي المدهش لإمكانات المعلوماتية في استحداث وإيجاد منتجات جديدة وفي سلسلة الاختراعات المتوالية النوعية وفي سرعة هذه الاختراعات إلى تنامي القوة الكبيرة لهذه التكنولوجيا التي أصبحت بحق رهان المستقبل.

فمن يملك هذه التكنولوجيا يملك القوة ومن يفتقدها يبقى ضعيفا عاجزا عن مجاراة التطور في العالم.

وقد سعت الدول التي تمتلك هذه التكنولوجيا الى احتكارها حتى تبقى صاحبة النفوذ والسيطرة في السوق العالمية وفي قانون السوق أصبحت المعلومات سلعة حالها حال بقية السلع يحصل عليها من يدفع ثمنها.

وأصبح الاقتصاد العالمي معتمدا على هذه التكنولوجيا فتنامت الاستثمارات المالية الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتفوقت على باقي المجالات الإنتاجية الأخرى فهي سوق واعدة ونتائج الربح فيها كبيرة.

و شهدت الأسواق العالمية تناميا كبيرا في عدد هذه الشركات حيث تشير الإحصائيات

مثلا إلى أن عدد الشركات المستثمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات وصل بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٧ إلى أكثر من ٩٠٠٠٠ شركة في الدول الغربية واليابان ومن هذا المجموع الكلي ٧٢٠٠ شركة في الولايات المتحدة فقط.

من هذه الإحصائيات نستطيع أن نستشف مدى الاستثمارات العالمية الأخذة في النمو والازدياد في هذا المجال كونها أصبحت الرهان العالمي للاقتصاد والمجال الأرحب والأبرز في مضمار الاستثمارات العالمية والمحرك الأهم في الاقتصاد العالمي فمن يملك مفصل هذه التكنولوجيا فأنه يتحكم في مفاصل الاقتصاديات العالمية كافة.

وقد بلغ الإنفاق العالمي سنة ١٩٩٧ على هذه التكنولوجيا ١،٨ تريليون دولار أي ما يشكل نسبة٦٪ من مجموع الناتج الإجمالي العالمي.

ومن اجل ملاحقة التطورات الحاصلة في هذا المجال أولت الدول المصنعة لهذه التكنولوجيا الاهتمام الأكبر في مجال التطوير وذلك لغرض إدامة تحكمها بتكنولوجيا المعلومات مستقبلا فخصصت مبالغ تصل الى عشرات المليارات في مجال تطور تكنولوجيا المعلومات غير مجالات الاستثمارات الاخرى في هذه التكنولوجيا.

فالعالم المعلوماتي هو عالم المستقبل ومن يسعى لامتلاك المستقبل فانه يجب ان يسعى لامتلاك تكنولوجيا المعلومات حتى وان كلفه ذلك دفع مبالغ كبيرة من اجل تحقيق هدفه فمما لاشك فيه ان الاستثمار فيها حقق ويحقق اعلى درجات الايراد متفوقا على باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وعالمنا اليوم يشهد بحق ثورة هائلة في مجال تكنولوجيا المعلومات توصف في الكثير من الأحيان بأنها الانفجار الهائل في المعلومات ومن الصعب مواكبتها وملاحقة تطوراتها الا من قبل الدول والأطراف صاحبة الإمكانات والكفاءات في هذا المجال.

فالعالم الحالي والمستقبلي بصورة خاصة هو الذي يعتمد من اصغر مفاصله الى أهمها على تكنولوجيا المعلومات ذلك لأنه لا استغناء عنها.

فسوف تحقق ثورة تكنولوجيا المعلومات في المستقبل القريب ما يمكن ان نطلق عليه المجتمع العالمي (Globalize Socity) والذي تتحطم وتلغى فيه الى حد كبير جداً الحواجز الجغرافية والمادية بحيث يكون مجتمعا واحدا بفعل التقارب الكبير بين افراده وسرعة التواصل فيما بينهم.

أن ثورة تكنولوجيا المعلومات هي بحق رهان العالم المستقبلي فمن يملك هذه القوة سيكون حتما هو الأقوى والأكثر قدرة على التحكم في اقتصاديات العالم ومن يفتقد اليها سيبقى الأضعف والأكثر تخلفا فهي بحق قوة العالم المستقبلية.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com